

تَشْرِيعُ الْإِتْحَادِ الْأُورُوبِيِّ الْبِيئِيِّ الْأَفْقِيِّ

دليل سياسة مختصر



أفقي



EUROPEAN
COMMISSION



بيئة

تشريع الاتحاد الأوروبي البيئي الأفقي

دليل سياسة مختصر

أيلول/سبتمبر 2007

ماريا برغلوند وأينكا فون رجامبي مع مساهمات من كليف ليستين، معهد أرافا للدراسات البيئية واندريا اندروسفيش، مركز الموارد والتحليل "المجتمع والبيئة".

تم إعداد وتأليف هذا الدليل من Ecologic
معهد علوم البيئة لسياسة البيئة العالمية والأوروبية
شارع فالزبيرغر 43-44
D-10717 برلين
هاتف : +4930868800
فاكس : +493086880100
www.ecologic.eu, raggamby@ecologic.de

الجمعيات الأوروبية ©, 2008
النسخ مسموح مع التنويه عن المصدر.

تنويه قانوني: محتوى هذا الإصدار لا يعبر بالضرورة عن الرأي الرسمي للمفوضية الأوروبية.

ISBN 978-92-79-08293-1
Catalogue KH-30-08-210-AR-C



المحتويات

| | |
|----|--|
| 5 | 1- مقدمة |
| 7 | 2- نبذة موجزة |
| 8 | 3- المزايا |
| 12 | 4- نظرة عامة على سياسة الاتحاد الأوروبي |
| 12 | 4-1 الوصول إلى تعليمات التوجيه |
| 13 | 4-2 توجيه كتابة التقارير |
| 14 | 4-3 تقييم الأثر البيئي وتوجيهات التقييم البيئي الاستراتيجي |
| 15 | 4-3-1 توجيه تقييم الأثر البيئي |
| 16 | 4-3-2 توجيه التقييم البيئي الاستراتيجي |
| 18 | 4-4 توجيه توفير المشاركة الجماهيرية فيما يتعلق بتقييم الأثر البيئي (E1A) |
| 20 | 5- الوضع الراهن لقطاع السياسة |
| 20 | 5-1 الوصول إلى المعلومات والتقارير |
| 20 | 5-2 تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي |
| 20 | 5-2-1 البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبي على المتوسط |
| 21 | 5-2-2 البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبي في شرق أوروبا |
| 22 | 6- استنتاجات لدول الجوار الأوروبي وروسيا |
| 28 | 7- معلومات إضافية |



1- مقدمة

نشأت سياسة الجوار الأوروبية¹ في 2003/2004 وهي الآن قائمة كوسيلة رئيسية للتعاون مع البلدان المجاورة، فهي استجابة جماعية من الاتحاد الأوروبي لطموحات جيرانه في الشرق والجنوب للتطوير المشترك للازدهار والاستقرار والأمن في منطقتنا.

لقد أسهم التوسع التاريخي الأخير للاتحاد الأوروبي في العامين 2004 و 2007 في خلق منطقة كبيرة من الديمقراطية والازدهار في أوروبا. ومؤدية إلى إزدياد الفجوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين الاتحاد وجيرانه إلى الشرق - روسيا البيضاء وأوكرانيا، ومولدافيا، وجنوب القوقاز وإلى الجنوب، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويريد الاتحاد الأوروبي منع ظهور خطوط تقسيم جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه.

تمثل سياسة الجوار الأوروبية منهج جديد في علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه، وقد شملت "شراكة الإصلاح" هذه من الاتحاد الأوروبي إلى 16 بلداً شريكاً إلى الجنوب والشرق من الاتحاد الأوروبي التي تذهب إلى ما هو أبعد من التعاون الكلاسيكي حيث إنها تتكون من حوار سياسي مكثف وعلاقات اقتصادية أعمق مبنية على القيم المشتركة والمصلحة العامة في حل المشاكل المشتركة. وسياسة الجوار الأوروبي لا تتعلق بعضوية الاتحاد الأوروبي.

سيكون الإطار القانوني والمؤسسي الضروري للتعاون المكثف مع شركاء سياسة الجوار الأوروبي اتفاقيات شراكة وتعاون أو اتفاقيات ارتباط، ولكن الأدوات لتقديم نتائج قوية متفق عليها بشكل مشترك وخطط عمل² لسياسية جوار أوروبية مصممة لغرض معين بأولويات قصيرة ومتوسطة الأمد (3-5) سنوات. وهي تغطي مجموعة واسعة من القضايا: الحوار السياسي وإصلاحات الاقتصاد الكلي والتجارة والتعاون في العدالة والحرية والأمن وسياسات القطاعات المختلفة (النقل والطاقة والبيئة وتغير المناخ والبحث وجمعية علوم والسياسة الاجتماعية والعمل) وكذلك البعد الإنساني العميق- اتصالات بين الأشخاص والتعليم والصحة والمجتمع المدني. كما توفر خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي وسائل الدعم الفني والمالي في جهود إصلاح الشريك والتحديث.

سندعم وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية في الفترة 2007-2013، كوثيقة مالية تحركها السياسة، لتنفيذ خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي، وكذلك، في حالة الاتحاد الروسي الذي لا تغطيه سياسة الجوار الأوروبي³، فإنها سندعم خرائط الطريق للمساحات المشتركة الأربعة. وفي هذا السياق فإنها تذهب إلى ابعدها من تطوير التنمية المستدامة ومحاربة الفقر لتضم مثلاً، دعماً كبيراً للإجراءات التي تؤدي إلى المشاركة التقدمية في السوق الداخلي للاتحاد الأوروبي. ويتم دعم التقارب القانوني التنظيمي وبناء المؤسسات من خلال آليات مثل تبادل الخبرة وترتيبات التوأمة طويلة الأمد مع الدول الأعضاء أو المشاركة في برامج وهيئات المجتمع. وقد حلت وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية محل خطة عمل التطوير الأوروبي المتوسطي وبرنامج المساعدات الفنية للدول المستقلة وغيرها من الوثائق الجغرافية والفكرية.

وقام الاتحاد الأوروبي بتجهيز موقع على شبكة الإنترنت يفسر سياسة الجوار الأوروبي وعملياتها ويحتوي الموقع على وثائق سياسية الجوار الأوروبي الرئيسية مثل بحوث الإستراتيجية وخطط العمل وتقارير سير العمل وهو: http://ec.europa.eu/world/enp/index_en.htm

يتوقع أن تستفيد البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي كثيراً من التنفيذ الكامل لخطط عمل سياسة الجوار الأوروبي، بما في ذلك من التقارب المعزز مع منهجيات الاتحاد الأوروبي. للمزايا الناتجة من حماية البيئة المعززة بما في ذلك التقارب، يرجى مراجعة الفصل 3

ENP 1

2 وباستثناء كل من الجزائر وروسيا البيضاء وليبيا وسوريا فإن خطط عمل قد تمت الموافقة عليها مع جميع الدول المذكورة..

3 الاتحاد الأوروبي وروسيا مرتبطين بشراكة استراتيجية.

ولمساعدة البلدان الشريكة على تحقيق هذه المزايا قرر الاتحاد الأوروبي تقديم معلومات حول سياسة البيئة وتشريعات في نواحي السياسة الرئيسية. ولهذه الغاية، أصدرت مفوضية الاتحاد الأوروبي ستة أدلة قصيرة حول المواضيع التالية :

- جودة المياه، مع التركيز على توجيه إطار عمل المياه والتطورات ذات العلاقة، مثل توجيه الفيضان أو توجيه المياه الجوفية.
- إدارة النفايات، مع التركيز على توجيه إطار عمل النفايات؛
- جودة الهواء، مع التركيز على إطار العمل والتوجيهات المماثلة؛
- تقييم التأثير البيئي، ويشمل تقييم بيئي استراتيجي والوصول إلى معلومات المشاركة في اتخاذ القرارات وكتابة التقارير؛
- حماية الطبيعة، مع التركيز على توجيهات مواطن الحياة البرية والطيور (مثل التعاون عبر الحدود) وشبكة الطبيعة 2000 (مثل طرق وضع الإجراءات أو المراقبة)؛
- التلوث الصناعي، بما في ذلك توجيهات منع ومراقبة التلوث المتكاملة.

وحيثما كان ذلك ذات صلة تخاطب التوجيهات الاستراتيجية الفكرية السبعة بموجب برنامج العمل البيئي السادس⁴ وتشكل الاستراتيجية الفكرية إطار العمل على مستوى الاتحاد الأوروبي في كل من الأولويات المعنية وتغطي الميادين التالية: التربة والبيئة البحرية (في ناحية أولوية التنوع الحيوي) والهواء والمضادات الحشرية والبيئة الحضرية (في ناحية أولوية البيئة والصحة وجودة الحياة والموارد الطبيعية وإعادة تدوير النفايات) (في ناحية أولوية الموارد الطبيعية والنفايات)⁵.

أصبحت مسائل تغير المناخ، بشكل متزايد، عنصراً هاماً من التعاون البيئي للاتحاد الأوروبي مع البلدان الشريكة التي ستبحثها الوفود الثنائية بشكل متزايد. وستصدر وثائق حول الموضوع المشترك الهام هذا بشكل منفصل عن هذه السلسلة من الأدلة.

إن الغاية من دليل السياسة هذا حول تقييم التأثير البيئي هو تقديم معلومات حول سياسة وتشريع الاتحاد الأوروبي يوصف خلفية السياسة وتفسير كيفية تحقيق تقدم العمل من خلال أولويات وتسلسل النشاطات يبين الدليل كيف يمكن للتقارب التدريجي أو الجزئي مع السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي والتشريع مساعدة البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي وروسيا في التعامل مع الاهتمامات البيئية.

يضع دليل سياسة المبادئ الأساسية ومفاهيم الأجزاء ذات الصلة من التشريع ويحدد الخطوط العامة لوثائق السياسة الرئيسية المستعملة في الاتحاد الأوروبي. وهذا يتضمن تلخيص الأحكام الرئيسية للتشريع كما يتناول الدليل أوضاع السياسة العامة الحالية لبلدان شركاء سياسة الجوار الأوروبية في شرق أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وينظر إلى التحديات المحتملة للتقارب، وأخيراً فإنه يحدد الخطوات المفيدة المطلوب اتخاذها لتطوير التقارب. وحيث أن الوضع في البلدان الشريكة يختلف إلى حد كبير، يتخذ الدليل نهجاً عاماً مع عدم الإشارة لبلدان محددة كما أن صلة التقارب الكلي أو الجزئي سينظر إليها أيضاً في ضوء هذا الأمر.

4 للإطلاع على برنامج العمل البيئي (EAP) السادس، يرجى زيارة الموقع: <http://ec.europa.eu/environment/newprg/index.htm>

5 للإطلاع على الاستراتيجية الفكرية السبعة يرجى زيارة الموقع http://ec.europa.eu/environment/newprg/strategies_en.htm

2- نبذة موجزة :

المشاكل التي تهدف هذه السياسة إلى بحثها:

- دون الوصول إلى معلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات فإن اتخاذ القرارات الديمقراطية لا يمكن تصورها. وعلاوة على ذلك فإن نقص المعلومات يمنع المواطنين من اتخاذ خيارات هامة بناء على المعلومات المعطاة. كما أن نقص المعلومات يعيق المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث أن المواطنين المتقنين فقط هم الذين يستطيعون اتخاذ إجراءات بطريقة ملائمة. ودون تأسيس حق الوصول للمعلومات لا يستطيع المواطنون المطالبة بالوصول إلى هذه المعلومات.
- تمر البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبية في مرحلة إعادة بناء اقتصادي وتنمية. وهذا يتضمن عدد من مشاريع التنمية الجديدة ترتبط عادة بتأثيرات بيئية سلبية، مثل نزوع الحياة النباتية والحيوانية، وتحلل المسطحات المائية وتدمير الأراضي.
- وكمستوى المشروع، فإن التأثيرات البيئية السلبية يرحب أن تظهر على مستوى التخطيط والبرنامج، مثل سياسات زيادة سطح الطرق السريعة أو بناء مشاريع إسكانية جديدة.

كيف تعالج السياسة هذه المشاكل:

- يقيم توجيه الوصول للمعلومات حق الوصول للمعلومات ويضع شروط واضحة على كيفية تزويد المعلومات البيئية.
- ويضع توجيه كتابة التقرير الخطوط العامة لمتطلبات التقارير المنتظمة.
- تتناول توجيهات تقييم الأثر البيئي E1A وتقييم الأثر الاستراتيجي مسائل التنمية من خلال:
 - تحديد أي المشاريع، والخطط والبرامج تحتاج إلى تقييم (أي تلك التي لها تأثير بيئي كبير محتمل).
 - وضع إطار عمل البحث الموحد للآثار البيئية المحتملة لتقليل الضغوط على البيئة.
 - في حالات التقييم البيئي الاستراتيجي SEA، نحتاج لتحليل بدائل حتى نختار أفضل تحليل للاهتمامات البيئية.
 - طلب المشاركة العامة (وكذلك عن طريق توجيهات توفير المشاركة العامة في تقييم الأثر البيئي).

تشمل المزايا المتوقعة:

المعلومات والمشاركة المفتاح لعمل السياسة الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، الوصول إلى المعلومات البيئية لا يساعد فقط الجمهور على الحصول على صورة للوضع البيئي وقد يساعد على تجنب الأمراض التي تسببها البيئة ولكنها شرط مسبق للمشاركة. والمشاركة بدورها تساعد الجمهور بالتأثير في اتخاذ القرارات بشأن الحالات المعنية. وكتابة التقارير حول تنفيذ القانون (التشريع) البيئي يزيد الشفافية ومحاسبة المسؤولية.

وفيما يتعلق بتصميم الأثر البيئي E1A والتقييم البيئي الاستراتيجي SEA قد يؤدي التقارب إلى المزايا التالية:

- أطر عمل أفضل لتقييم الآثار البيئية للمشاريع والخطط والبرامج.
- التحسن في تصميم المشروع من خلال الدراسة الموسعة للتأثيرات والبدائل التي تقلل التأثيرات للحد الأدنى.
- إدخال مفهوم تقييم التأثير البيئي يزيد كفاءة اتخاذ القرارات المتتالية (بما في ذلك تقوية تقييم الأثر البيئي).
- زيادة الشفافية من خلال متطلبات مشاركة واستشارة الجمهور (وكذلك عن طريق التوجيه الذي ينص على مشاركة الجمهور في تقييم الأثر البيئي).
- تحسين التنسيق بين الهيئات الحكومية وأصحاب المصلحة أيضاً.

3- المزايا المتوقعة للتقارب:

لتقارب تشريع الاتحاد الأوروبي إمكانية توفير عدد من المزايا للبلدان الشريكة في سياسة جوار الاتحاد الأوروبي. ومع مراعاة عمليات التقارب السابقة من البلدان الداخلة للاتحاد، فقد تم تحديد مزايا تقارب التشريع البيئي للاتحاد الأوروبي، مثل:

- الصحة (خفض نسب الأمراض).
- اجتماعياً (حماية التراث الثقافي والفرص الترفيهية) و
- اقتصادياً (مثل مكتسبات كفاءة البيئة وجذب الاستثمار) وكذلك.
- النظام البيئي (مزايا البيئة دون مصلحة اقتصادية) ومزايا موارد طبيعية (غابات، صيد أسماك، زراعة).

ومزايا التقارب على التشريع الأفقي ليس من السهل تحديدها، حيث أنها تتعلق إلى حد كبير بإجراءات البلاد الإدارية وإصدار التصاريح والتخطيط وليس لها تأثير بيئي مباشر. ولكن أظهر تقدم سير العمل في الدول الأعضاء أن الالتزام بأحكام الاتحاد الأوروبي هذه يمكن أن تؤدي إلى عدة مزايا.

الوصول إلى المعلومات البيئية هو شرط مسبق لحصول المواطنين على صورة لوضعهم البيئي المحلي. وقد يكون هذا هو الأساس لقرارات مثل ما إذا كنا سنتحرك إلى أو من منطقة معينة. وعلاوة على ذلك فإن الوصول إلى المعلومات البيئية شرط مسبق للمشاركة. وكتابة التقارير عن تنفيذ التشريع البيئي يزيد الشفافية ومحاسبة المسؤولية.

كما ذكر في الفصل 2، أسهمت توجيهات تقييم الأثر البيئي وتوجيهات التقييم البيئي الاستراتيجي في تحسين مشاريع وخطط وبرامج التنمية إلى حد كبير في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبالتحديد كما هو مبين في المربع 2 بمثال في فنلندا، فقد أظهر تقييم الأثر البيئي زيادة جودة تصميم المشروع، حيث تعتبر بدائل والتأثيرات على البيئة أكثر عند القيام بتقييم الأثر البيئي. وتشمل المزايا الناتجة عن القيام بالتقييم البيئي الاستراتيجي السماح باعتبار أكبر للتأثيرات والبدائل وتقوية وتقييم الأثر البيئي من خلال اتخاذ القرارات المترابطة (أي بطلب فحص لآثار التأثيرات البيئية أثناء مرحلة التصميم للمشروع)، وتقييم الأثر البيئي الفعلي نفسه مباشر وتتم تغييرات أقل على المشروع في هذه المرحلة. والتقييم البيئي الاستراتيجي، الذي ينص على مراجعة منتظمة للقضايا البيئية، وتحسين التخطيط بإيضاح التأثيرات البيئية الهامة المحتملة وخلق توازن أفضل بين العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وبذلك يحسن اتخاذ القرار أيضاً. يعزز التوجيه الذي ينص على مشاركة الجمهور في تقييم الأثر البيئي (2003/35) الشفافية ويزيد من شرية الخطط والبرامج والمشاريع الفردية.

والأكثر من هذا، فمن المهم النظر لهذه المزايا ليس من قبيل التغييرات فقط في الوضع البيئي الكلي للبلد، ولكن فيما يتعلق أيضاً بمركز البلد لاستلام معونة التنمية الدولية. وبشكل خاص، فإن استثمارات البنية التحتية يمكن أن تمنح فقط بشرط إجراء التقييمات البيئية المسبقة.

وتطلب بعض بنوك وهيئات التنمية كالبنك الدولي من البلدان المستفيدة استعمال أنظمة وإجراءات تقييم تأثير مشابهة حتى تحصل على معونات مالية للمشاريع. قد تواجه بلدان سياسة الجوار الأوروبي ENP عوائق في الحصول على معونات تنمية إذا اعتبرت أنظمتها لتقييم الأثر البيئي غير ملائمة من قبل الجهة المانحة. ورغم أن الاتحاد الأوروبي لا يطلب من البلدان الالتزام بأنظمة الاتحاد الأوروبي حتى تحصل على تمويل للمشاريع، فإن مقارنة توجيهات الاتحاد الأوروبي الخاصة بتقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي يمكن أن يساعد بلد معين على تحسين أنظمتها حتى يستطيع الحصول على مساعدة أو معونة من هذه البنوك والهيئات التي لديها هذه المتطلبات.

لقد تم وضع برامج في منطقة المتوسط وشرق أوروبا لتوجيه وتحسين السياسات البيئية. ففي منطقة المتوسط أقيم برنامج المساعدة البيئية المتوسطة METAP⁶.

6 لمزيد من المعلومات، انظر: www.metap.org.

وأطلق مشروع تقييم الأثر البيئي لبرنامج المساعدة البيئية المتوسطة في يناير 1999، حيث اجتمع ممثلو البلدان من منظمات أصحاب المصلحة لتحسين نظام التقييم، حيث أن حماية البيئة غير فعالة دون أطر تشريعية وإدارية ملائمة.

المربع 1 : مزايا منظورة في بلدان شريكة بسياسات جوار الاتحاد الأوروبي :

منذ بداية برنامج المساعدة البيئية المتوسطة METAP، تم تحديد عدد من التحسينات في أنظمة تقييم الأثر البيئي لهذه البلدان :

- لبنان: تعزيز التعاون بين الوزارات المعنية بإدارة البيئة
- الأردن: تعديل مسودة النظام الداخلي لتقييم الأثر البيئي الذي يعكس المبادئ الأساسية لتقييمات الأثر المحددة
- تونس: تنفيذ نظام جديد لتحديد المتطلبات الموحدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- مصر: مراجعات لنظام تقييم الأثر البيئي لمشاريع التنمية الصغيرة والمتوسطة
- فلسطين: مراجعة سياستها الوطنية لتقييم الأثر البيئي وفقاً لتوصيات مشروع برنامج المساعدة البيئية المتوسطة

وإجمالاً، زاد الانفتاح تجاه إدخال مشاركة الجمهور.

مزايا توجيهات تقييم الأثر البيئي:

في دراسة تمت من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي عام 1996 طلب من الدول الأعضاء تقييم المزايا المنظورة من تنفيذ توجيهات تقييم الأثر البيئي. وأشارت دراسات الحالة من اليونان، وهولندا وأسبانيا والمملكة المتحدة أن عملية تقييم الأثر البيئي أثرت إيجابياً على عملية اتخاذ القرار⁷.

وفيما يلي ملخص لردود الدول الأعضاء الخاصة بهذه المزايا :

- تم تحديد القضايا البيئية الرئيسية في 94% من الحالات :
- تحسنت نوعية تصميم المشروع في 83% من دراسات الحالة.
- تم تحقيق معايير أعلى من تخفيف الأضرار أكثر مما كان متوقعاً في 83% من الحالات.
- تم توفير إطار عمل أفضل لإعداد الشروط والاتفاقيات القانونية لتحكم العمليات المستقبلية للمشاريع في 72% من الحالات.
- تم إدخال اهتمامات بيئية من مرحلة سابقة في عملية تصميم 61% من الحالات.
- تم تحقيق اتخاذ قرارات أفضل في 61% أو أكثر من دراسات الحالة بسبب :
 - إطار عمل للتحليل أكثر نظامية وهيكلية.
 - معلومات أكثر موضوعية وموثوقة.
 - تقييمات المعلومات البيئية أشد صرامة .
- تعززت المصداقية البيئية للمطور في 61% من الحالات.
- تم تجنب النواحي الحساسة بيئياً من خلال إعادة تجهيز أو إعادة تصميم 56% من الحالات.

المربع 2: مزايا تقييم الأثر البيئي في أوروبا – أمثلة بلد

مشروع الطريق السريع في فنلندا

الطريق السريع رقم 1، الذي هو جزء من شبكة النقل عبر أوروبا TEN-T⁸ يصل العواصم الاسكندنافية مع روسيا ووسط أوروبا، لم يكن يلبي متطلبات السعة واعتبر غير آمن بسبب تصميم الطرق الحالية، وأدى الاهتمام ببناء طريق سريع جديد لحل هذه المشكلات إلى تقييم الأثر البيئي من أجل تقييم الخيارات المختلفة. وقيام المطور بتقييم الأثر البيئي استطاع تقييم خيارين، بناء طريق جديدة أو تطوير الطريق القائمة، وكانت هناك حاجة لتقييم الأثر البيئي لأن الطريق يمر عبر مناطق طبيعية هامة، وأن أي تعديل قد يؤدي إلى تأثيرات بيئية كبيرة. ومن خلال فحص التأثيرات البيئية المحتملة، استطاع المطورون تحديد تصميمهم المختار، هو بناء طريق سريع جديد، وتخفيف الآثار البيئية السلبية.

تضمنت التعديلات على تصميم المشروع بناء نفق للمحافظة على منطقة ترفيهية هامة، وتغييرات صغيرة على التصميم لتقليل الآثار على موطن السنجاب الطائر، وحماية مناطق المياه الجوفية. وتعديل التضاريس للسيطرة على الضجيج، ووضع قيود على البناء أثناء موسم وضع بيض الأسماك وموسم بناء الطيور أعشاشها. وحيث تم القيام بتقييم الأثر البيئي، فقد تم قبول المشروع بتحفظات أقل من قبل أصحاب المصلحة، وكانت المعارضة للخطة ضئيلة. دراسة الحالة هذه مثال جيد على كيفية تقليص القيام بتقييم الأثر البيئي للآثار البيئية إلى مستوى مقبول.

المصدر: http://ec.europa.eu/environment/integration/pdf/05_24_02_eai_case.pdf

تقييم الأثر البيئي لمطار بيلوند (الدنمارك)

لقد كان الهدف المحدد لمطار (بيلوند) في الدنمارك توسيع قدراته دون زيادة الضجيج على البيوت المجاورة. ولتقليل مستويات الضجيج، كانت الخطة الأولية توسيع أحد المدرجات شمالاً. ولكن، من خلال عملية تقييم الأثر البيئي، التي تميزت بمستوى عالي من التعاون بين المطور والجمهور، تمت مناقشة البدائل وأدت النتيجة لتغيير الخطة.

استنتج تقييم الأثر البيئي أن نفس التقليل في الإزعاج يمكن تحقيقه بتعديل إجراءات الإقلاع من المطار. بعدم القيام بأي بناء جديد، وفرت الخطة البديلة 40.4 مليون يورو، بالإضافة إلى المحافظة على 350 هكتار تقريباً من الأراضي الزراعية ومناطق الغابات، وتم تقليص عدد البيوت المعرضة للضجيج من 1290 إلى 328. يبين هذا المثال كيف يمكن لعملية تقييم الأثر البيئي أن توفر فعلاً أموال دفع الضرائب. وعلاوة على ذلك، بتحديد واختيار بديل لا يؤدي إلى آثار بيئية إضافية، لم يخلق اقتراح المشروع أية شكاوى واستطاع المشروع تجنب التأخير.

المصدر: <http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=SPEECH/03/316&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en>

مزايا توجيه التقييم البيئي الاستراتيجي :

منذ تنفيذها، تم تحديد عدة مزايا لعملية التقييم البيئي الاستراتيجي:

- يسمح التقييم البيئي الاستراتيجي لاعتبارات واسعة من التأثيرات والبدائل.
- التقييم البيئي الاستراتيجي أداة فعالة يمكن أن تدعم الإجراءات الاستراتيجية لصياغة التنمية المستدامة.
- التقييم البيئي الاستراتيجي يمكن أن يزيد كفاءة اتخاذ القرارات (بما في ذلك تقوية تقييم الأثر البيئي).
- يسمح التقييم البيئي الاستراتيجي بالدراسة المنتظمة والفعالة للبيئة على مستويات عليا لاتخاذ القرارات.
- يوفر التقييم البيئي الاستراتيجي مساراً لمشاركة ومشاورة الجمهور.

⁸ تشمل شبكة النقل عبر أوروبا، TEN-T، على طرق وسكك حديدية وطرق مائية داخلية ومطارات وموانئ بحرية وموانئ داخلية وأنظمة لإدارة حركة المرور عبر أوروبا. لقد تم وضع التوجيهات الخاصة بهذه الشبكة في المقرر رقم EC/1692/96، الوارد في المعاهدة 1999 EC، والتي تنص المواد 154-156 الواردة فيها على أنه يجب على الاتحاد الأوروبي العمل على تطوير شبكات عبر أوروبا وذلك كعنصر رئيسي لإيجاد سوق داخلي ولتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي. ويشتمل هذا التطوير على الربط والتشغيل المتبادل للشبكات الوطنية وذلك إضافة إلى الوصول لهذه الشبكات.

فمثلاً، في النمسا أدى التقييم البيئي الاستراتيجي لخطة إدارة النفايات لمدينة فينا إلى خطة إدارة نفايات سليمة لا تفحص فقط مسألة تصميم المحطة الجديدة، ولكنها تناقش أيضاً كيف يمكن للمدينة تقليص مخرجات النفايات. انظر المربع 5 للمعلومات الكاملة.

المربع 3 : مزايا التقييم البيئي الاستراتيجي – مثال لبلد

تنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي لخطة إدارة النفايات في فينا.

تشهد مدينة فينا، في النمسا زيادة هامة في حجم النفايات ناتجة عن المعوقات في مرافق المعالجة. ولتخفيف مشكلة إدارة النفايات المتنامية وتعزيز خطط معالجتها، تم القيام بتقييم بيئي استراتيجي، بهدف حل مشكلتها في 2010. ففي عملية التقييم البيئي الاستراتيجي أشرك مجلس مدينة فينا مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة للمشاركة في مناقشات المائدة المستديرة، بما في ذلك السلطات ذات العلاقة وممثلين عن خبراء محليين وخارجيين "مؤهلين".

لم تأخذ هذه المجموعة الاستراتيجية القضايا البيئية فقط بعين الاعتبار ولكن النواحي الاقتصادية والاجتماعية كذلك. ومن خلال عملية التقييم البيئي الاستراتيجي خرجت المجموعات بخطة لتجنب النفايات وإقامة مرافق نفايات جديدة كذلك، بما في ذلك محطة تخمير جديدة للغاز الحيوي Biogas. يبين هذا المثال كيف يمكن أن يؤدي إشراك أصحاب المصلحة والخبراء إلى عملية تقييم بيئي استراتيجي عالية الكفاءة وتحقيق نتائج أقل ضرر بالبيئة. يجب أن يؤكد هذا الأسلوب التعاوني والتشاركي، أن أفضل حل لإدارة نفايات فينا وجد على أساس الإجماع الواسع⁹. وعلاوة على ذلك، فإنه بالبحث في القضايا البيئية خلال مرحلة التخطيط فإن تقييم الأثر البيئي لمرافق المعالجة الجديدة كانت فعالة وعالية الكفاءة. حيث تمت الإجابة على أسئلة كثيرة في التقييم البيئي الاستراتيجي. وبتابع توجيهات التقييم البيئي الاستراتيجي، تم تحسين عملية اتخاذ القرارات من خلال التقييم المستمر.

ونتيجة لذلك، اتبع مجلس مدينة فينا توصيات التقييم البيئي الاستراتيجي.

المصدر : Arbter, Kerstin (2001): Wissenschaftliche Begleitstudie zur. Strategischen Umweltprüfung (SUP). Zum Wiener Abfallwirtschaftsplan. Endbericht. Wien, Dezember 2001

ميد – ويلز : المزايا المنظورة من تنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي :

تعاني منطقة ميد ويلز في اسكتلندا من صعوبات بسبب انقطاع الكهرباء بسبب الاضطرابات في إمدادات الطاقة الكهربائية. واستجابة لهذه القضية، قامت (سكوتسبور)، المزود الرئيسي للطاقة الكهربائية في المنطقة بتقييم بيئي استراتيجي لإيجاد أفضل الحلول الممكنة لتقديم خدمة كهربائية أكبر موثوقة. الخطوة الأولى كانت وضع أهداف واضحة للخطة فيما يتعلق بالمضامين البيئية الهامة المحتملة، بما في ذلك الأهداف الخاصة بالتراث الثقافي الإقليمي ومناطق المحافظة القريبة. بالتعاون مع الهيئات الإقليمية والمجموعات البيئية، تمكن التقييم البيئي الاستراتيجي من تحديد ثلاثة بدائل إضافية علاوة على الثلاثة التي درستها شركة (سكوتسبور) في البداية. وتم تحليل كل من البدائل فيما يتعلق بالآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية. والخطة المختارة كانت واحدة من البدائل المحددة في عملية تخطيط التقييم البيئي الاستراتيجي. بتحليل كل بديل، تمكنت سكوتسبور من إضفاء الشرعية على قرار خطتها. رغم أن الخطة النهائية لم تتضمن أقل عدد من الآثار البيئية السلبية، وبقيت ملتزمة بالأهداف البيئية الأولية للخطة، وتحديدًا تجنب التأثيرات على المناطق المحمية. وبذلك اقتنع المدافعون عن البيئة بالنتائج، وجعلت من الأسهل البدء بالتنوير. دراسة الحالة هذه مثال جيد على كيف يمكن تحليل البدائل المساعدة في وضع أولويات خاصة ب الآثار البيئية. حيث أن البديل الذي تم اختياره لم تقترحه الشركة في البداية. وتبين دراسة الحالة هذه أيضاً كيف يمكن للتقييم البيئي الاستراتيجي إدخال الإبداع إلى الخطط والمشاريع.

المصدر : Schmidt, Michael; Joao, Elsa; Albrecht, Eike (Eds.). (2005): Implementing Strategic Environmental Assessments. Series: Environmental Protection in the European Union, Vol. 2. Singer-Verlag: Berlin

Arbter, Kerstin (2001): Wissenschaftliche Begleitstudie zur. Strategischen Umweltprüfung (SUP). Zum Wiener 9 .Abfallwirtschaftsplan. Endbericht. Wien, Dezember 2001, p.4

4- نظرة عامة على سياسة الاتحاد الأوروبي

يضم القطاع الأفقي تشريعات بيئية حول موضوعات تتداخل مع تشريعات بيئية أخرى والوسائط البيئية مثل المياه والهواء والتربة. وبالمقارنة مع التشريعات المتعلقة بالوسائط، التشريع الأفقي إيجابي ويقدم أساليب وآليات تهدف إلى تحسين عملية اتخاذ القرار، وتطوير وتنفيذ التشريعات.

تشمل تشريعات الاتحاد الأوروبي الأفقية حول البيئة التي يبحثها هذا الدليل ما يلي :

- توجيهات الوصول إلى المعلومات :
- التوجيهات EC/2003/4 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 28 يناير 2003 حول وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية وإلغاء توجيهات المجلس EEC/90/313 :
- توجيهات التقارير :
- توجيهات المجلس في 23 ديسمبر 1991 التي توجد وتسوغ التقارير حول تنفيذ توجيهات معينة متعلقة بالبيئة (EEC/91/692) :
- توجيهات تقييم الأثر البيئي :
- توجيهات المجلس EEC/85/337 في 27 حزيران 1985 حول تقييم تأثيرات مشاريع عامة وخاصة معينة على البيئة حسب تعديلاتها بتوجيهات المجلس EC/97/11 في 3 آذار 1997.
- توجيهات التقييم البيئي الاستراتيجي :
- توجيهات EC/2001/42 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 27 حزيران 2001 حول تقييم تأثيرات خطط معينة وبرامج حول البيئة.
- توجيهات خاصة بمشاركة الجمهور في تقييم الأثر البيئي :
- توجيهات EC/2003/35 صادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 26 مايو 2003 تنص على مشاركة الجمهور في وضع خطط وبرامج معينة تتعلق بالبيئة وتعديلاتها بخصوص المشاركة العامة والوصول إلى العدالة بتوجيهات المجلس EEC/85/337 و EC/96/61.

4-1 توجيهات الوصول إلى المعلومات :

تمتلك السلطات الحكومية بيانات ومعلومات حول مجموعة واسعة من المسائل البيئية التي غالباً ما يتم جمعها خلال مدة زمنية طويلة للقيام بمسؤولياتها القانونية المختلفة. من أمثلة أنواع البيانات التي جمعت كانت البيانات الخاصة بهطول الأمطار والبيانات المناخية الأخرى، وجودة المياه، والمعلومات حول الحياة النباتية والحيوانية، والبيانات الخاصة بالموافقة على التنمية، والترخيص والتصاريح والموافقات المتصلة بها، وتلوث الهواء و الماء من انبعاثات المواد الخطرة و تلوث الأرض. لكن، هذه المعلومات، ليست مفيدة فقط لعمل السلطات الحكومية ولكن لعامة الجمهور كمدخلات إلى:

- اتخاذ قرارات حول أسلوب حياتهم.
- المساهمة في المناقشات العلمية حول نشاطات حماية البيئة، و
- إجراءات مساندة لتحسين البيئة.

تم تبني توجيهات الوصول إلى المعلومات من قبل الاتحاد الأوروبي لتنفيذ معاهدة آرهوس Aarhus، الموقعه بي 25 حزيران 1998، خصوصاً الركن المتعلق بالوصول إلى المعلومات البيئية. وكان الاتحاد الأوروبي و 24 دولة عضو أطراف في هذه المعاهدة.

هدف توجيهات الوصول إلى المعلومات هو توسيع هدف المساهمة بزيادة الوعي بالمسائل البيئية من خلال :

- ضمان حق وصول الجمهور للمعلومات البيئية المتوفرة لدى السلطات الحكومية وبيان البنود والشروط الأساسية والترتيبات العملية لممارستها.
- ضمان توفير المعلومات البيئية تدريجياً وتوزيعها على الجمهور، بتكنولوجيا الحاسوب على وجه الخصوص.

تبين التوجيهات إلى من ستتوجه السلطات الحكومية وبأية معلومات حول البيئة متوفرة وأية سلطات حكومية ملزمة بالقيام بذلك. وينطبق التزام توفير الوصول إلى المعلومات البيئية أيضاً للهيئات التي لديها مسؤولية عامة عن البيئة والخاضعة لمراقبة السلطات الحكومية. ولهذه الغاية، تحتاج السلطات الحكومية لضمان توفير قوائم بهذه الهيئات للجمهور. ويجب توفير المعلومات بأقرب وقت ممكن، أو على أبعد تقدير خلال شهر واحد من استلام الطلب. وهذا الموعد النهائي يمكن أن يمدد لشهرين، بشكل خاص بسبب الحجم أو التعقيد. ويمكن أن تتقاضى السلطات الحكومية رسماً مقبولاً عن تزويد أي معلومات بيئية. ويجب أن يكون الوصول للسجلات الحكومية والفحص في الموقع مجاناً. وتبين التوجيهات أيضاً متى يمكن رفض طلب المعلومات وتحت أي شروط وفي حالة رفض الطلب بناء على الشروط المبينة في التوجيهات فعلى السلطات إعطاء الأسباب. وأسباب الرفض هذه يجب أن تفسر بطريقة محددة. مع الأخذ في الاعتبار الحالة المعنية المصلحة العامة التي يخدمها الكشف عن المعلومات. إذا رأى أشخاص أن طلبهم المعلومات قد تم تجاهله بشكل غير مقبول أو أن الإجابة عليه كانت غير كافية فيجب أن تتاح لهم فرصة عرض المسألة على الجهة القضائية أو الإدارية للمطالبة التي تحددها السلطة.

إن تزويد المعلومات من خلال التوجيهات يذهب إلى ما هو أبعد من التوفير غير المباشر للمعلومات. كما يتضمن التوزيع الفعال للمعلومات البيئية بالقوانين البيئية سارية المفعول، والسياسات والبرامج، والخطط، وتقارير سير العمل، وتقارير الحالة البيئية وبيانات المراقبة. على السلطات الحكومية التأكد من أن أي معلومات يتم إعدادها من قبلهم أو بالنيابة عنهم هي معلومات حديثة ودقيقة ويمكن مقارنتها. ويبلغون الطالب عندما يطلب منهم ذلك، عن المكان، إن توفر، الذي يمكنه فيه إيجاد المعلومات حول إجراءات القياس، بما في ذلك أساليب التحليل، وأخذ العينات والمعالجة المسبقة للعينات المستعملة أو الإجراءات الموحدة المستعملة لإعداد عناصر المعلومات البيئية ذات الصلة.

4-2 توجيهات إعداد التقارير:

حيث أن كثير من التوجيهات تبين متطلبات إعداد التقارير حول سير العمل في تنفيذها. فإن هدف هذه التوجيهات هو تسويق وتحسين الطريقة التي تنقل فيها هذه المعلومات للمفوضية. معظم التوجيهات – باستثناء توجيهات مياه الاستحمام – تتطلب تقارير للمفوضية كل 3 سنوات رغم أنه قد يبدو من غير الضروري للبلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي الالتزام بتوجيهات إعداد التقارير فإن التقارب يتوقع أن يفعل المزايا التالية:

- في البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبي التي تقوم حالياً بإعادة بناء تشريعاتها البيئية، التقارب مع متطلبات الاتحاد الأوروبي قد يعمل كمعلم مفيد لنشاطاتهم وقد يساعد في إدخال أسلوب إعداد تقارير متوافق محلياً.
- يساعد التقارب مع التزامات إعداد تقارير الاتحاد الأوروبي البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبي مع بيان تقدم سير العمل بموجب خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي. ولهذا أهمية خاصة، لأنه عندما تظهر المراقبة تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف المتفق عليها، يقوم الاتحاد الأوروبي بمراجعة حوافزه المعروضة، أو خطط العمل المتبناة، أو يقدم مقترحات أخرى بخصوص العلاقات المستقبلية.

تطلب التوجيهات من الدول الأعضاء إرسال معلومات إلى المفوضية حول تنفيذ التوجيهات المدرجة في الملاحق 1 إلى 4 من التوجيهات ضمن مدة زمنية محددة. ولهذه الغاية، توفر التقارير للمفوضية الاستبانة أو الملخص ذات الصلة التي يجب أن تستند إليها التقارير.

4-3 توجيهات الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي:

حيث أن مفهوم تقييمات الأثر البيئي ظهرت لأول مرة في السبعينات، فإن مناطق مختلفة في العالم أصدرت قوانين لتقييم الأثر البيئي. تبنى الاتحاد الأوروبي توجيهات مجلسه 10 EEC/85/337 حول تقييم تأثيرات مشاريع حكومية وخاصة معينة على البيئة. (مثل توجيهات الاتحاد الأوروبي لتقييم الأثر البيئي) عام 1985. ولد تقييم الأثر البيئي من الحاجة لتقييم النواحي البيئية في عملية اتخاذ قرارات التنمية الكبيرة تستند فكرة تقييمات الأثر البيئي على مبادئ احتياطية والوقائية التي يجب اتخاذها (المربع 4). يجب اتخاذ الإجراءات البيئية لحماية البيئة من الآثار السلبية في أقرب وقت ممكن من عملية اتخاذ القرار.

المربع : 4

مبادئ الإجراءات الاحتياطية والوقائية

طور المبدأ الاحتياطي أولاً في ألمانيا باسم *Vorsorgeprinzip* وتعني التنبؤ أو البصيرة foresight، حيث اكتسب المبدأ الاحتياطي زخماً عالمياً منذ السبعينات من القرن الماضي. استعمل هذا المبدأ في العديد من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك إعلان ريو Rio Declaration، وادخل في القانون الأوروبي مع معاهدة ماستريخت 11 Maastricht عام 1992. حيث تنص المادة 130 ر(2) على أن "يجب أن تستند سياسة الاتحاد الأوروبي حول البيئة [...] على المبدأ الاحتياطي ومبادئ اتخاذ الإجراءات الوقائية، وأن يكون لإصلاح الأضرار البيئية الأولوية بالمصدر وأن مسبب التلوث يجب أن يدفع". أصدرت المفوضية تعميماً حول المبادئ الاحتياطية في 2 شباط 2000¹². كان هذا التعميم مدعوماً من مؤسسات أخرى. ويشمل المبدأ الاحتياطي المكونات التالية:

- اتخاذ إجراءات احتياطية قبل التأكيد العلمي للمسألة والتأثير.
- وضع الأهداف – استناد التخطيط على الأهداف بدلاً من السيناريوهات المستقبلية أو حسابات الخطر.
- البحث عن وتقييم البدائل.
- تحويل أعباء الإثبات – يجب أن يثبت المطورون أن إجراءاتهم لن تسبب أضرار غير مقبولة.
- وضع معايير اتخاذ قرارات وأساليب ديمقراطية كاملة.

ومنذ تقديم التوجيه الأول لتقييم الأثر البيئي، ناقش الاتحاد الأوروبي صياغة تقييم بيئي استراتيجي لأخذ المسائل البيئية في الاعتبار مبكراً. في مرحلة التخطيط. دخل توجيه المجلس EC/42-2001 حول تقييم آثار خطط وبرامج معينة على البيئة حيز التنفيذ في 2001. وبناء على مبادئ مشابهة بمبادئ تقييم الأثر البيئي (مثل المبدأ الاحتياطي) توسع التقييم البيئي الاستراتيجي في تحليل التأثيرات البيئية بالقيام بالتحليل في مرحلة تخطيط الخطط والبرامج في مقابل مرحلة المشروع عندما تم تقرير الخطط (مربع 5). على تقييم البيئة الاستراتيجي "تحسين وليس فقط تحليل السياسة أو الخطة أو البرنامج"¹³. وكذلك تحديد والتقييم المقارن للبدائل المجدية. وبالإضافة إلى مبدأ الاحتياطي والمشاركة العامة والاستشارة، ادخل التقييم البيئي الاستراتيجي مبدأ تحقيق التنمية المستدامة، وهي فكرة غير موجودة في تقييم الأثر البيئي.

10 عدل بتوجيه المجلس EE/97/11

11 عدلت في 1999

12 COM (2000) شباط 2000

13 Schmidt, Michael, Joao, Elsa, Albrecht Eike (Eds) (2005); تنفيذ التقييم الاستراتيجي، تسلسل: حماية البيئة في الاتحاد الأوروبي.

المربع 5: الخطط والبرامج مقابل المشاريع الفردية :

رغم أن توجيه التقييم البيئي الاستراتيجي لا يحدد معايير الخطة أو البرنامج فإنه يوفر معايير توجيهية يشير توجيه التقييم البيئي الاستراتيجي إلى الخطط والبرامج التي تتطلبها الأحكام التشريعية أو التنظيمية أو الإدارية وتخضع للإعداد والتبني من قبل السلطة الحكومية مثل خطط الاستراتيجية الوطنية أو خطط استعمال الأراضي. ومن ناحية أخرى، تشير المشاريع الفردية إلى مشاريع قوية ومتينة ضمن هذه الاستراتيجية أو خطط استعمال الأراضي، مثل بناء مطار أو بناء طريق سريع جديد، فمثلاً، إذا كانت البلاد تعد خطة بيئية وطنية لتخطيط مكاني فإن هذه الخطة تحتاج للقيام بتقييم بيئي استراتيجي. وعليه، فإنه ضمن هذه الاستراتيجية الشاملة، فإن مشروع توسيع نهر محدد لإفساح المجال لاستيعاب الفيضان يتطلب تقييم الأثر البيئي، الأمثلة التالية توفر خطط وبرامج.

- خطط إدارة للقطاعات التالية :
- المياه
- الزراعة
- الاتصالات
- الغابات
- السياحة
- المصائد الأسماك
- التخطيط الإقليمي والمدن
- الطاقة
- استعمال الأراضي
- النقل
- المشاريع الضخمة مثل إعادة بناء الساحل أو خطط الفيضان.
- النفايات
- أية خطط تضع إطار عمل المشاريع تقييم الأثر البيئي.
- الخطة التي تؤثر على نواحي تخضع لتوجيهات موطن الحياة البرية والطيور.
- الخطط المكانية الشاملة والتنمية البلدية.

1-3-4 توجيه تقييم الأثر البيئي:

الغرض من تقييم الأثر البيئي هو توفير معلومات لمتخذي القرارات والجمهور حول النتائج البيئية للإجراءات المقترحة وتطوير تنمية بيئة سليمة من خلال تعريف تعزيز ملائم وإجراءات تخفيف الأضرار. الهدف الرئيسي لتقييم الأثر البيئي هو تحديد الآثار البيئية الكبيرة المحتملة لمشاريع التنمية الفردية. وضمن هذا الهدف يسعى تقييم الأثر البيئي إلى:

- تحسين التصميم البيئي للاقتراح؛
- التأكد من استعمال الموارد بشكل ملائم عالي الكفاءة؛
- تحديد الإجراءات الملائمة لتخفيف الآثار المحتملة للاقتراح؛
- تسهيل اتخاذ القرارات المفيدة بما في ذلك وضع البنود والشروط لتنفيذ الاقتراح.

وبتعريف النواحي البيئية المحتملة، يسعى تقييم الآثار البيئية لحماية الموارد البيئية للأجيال الحالية والمستقبلية. تم تعديل التوجيه بالتوجيه رقم EC/97/11. التغييرات أقل من تعديل وأكثر من تحول بهدف تحسين تغطية المشاريع المطلوب تقييمها والمعلومات المطلوب تضمينها في التقييم.

كما يحتاج تنفيذ توجيهات تقييم الأثر البيئي أن يأخذ في الاعتبار متطلبات التوجيهات لتوفير مشاركة الجمهور بالنسبة إلى تقييم الأثر البيئي [EC/2003/35] (انظر الفصل 4-4).

يضع التوجيه قواعد لإجراءات تقييم الأثر البيئي. وفيما يلي وصف مراحل تقييم الأثر البيئي:

- الفرز التمهيدي **Screening**: في مرحلة الفرز التمهيدي، على السلطة المختصة أن تقرر ما إذا كانت هناك حاجة لتقييم الأثر البيئي أم لا. الملاحق 1 و 2 من التوجيهات تضع مشاريع يكون تقييم الأثر البيئي لها إما إجباري أو طوعي¹⁴. المشاريع المدرجة في الملحق 1 تتطلب تقييم الأثر البيئي. والمشاريع المدرجة في الملحق 2 يمكن أن تخضع لتقييم الأثر البيئي بناء على قرارات الدولة العضو بمفردها.
- تحديد المجال **Scooping**: تعمل مرحلة تحديد المجال على تحديد الآثار البيئية الهامة المحتملة التي تحتاج إلى تحليل بالتفصيل. هذا يتطلب تعريف كل نشاطات أو مصادر الأثر، والخصائص المتأثرة المحتملة لبيئة المشروع والتفاعلات المتوقعة بين الاثنين. يجب القيام بتحديد المجال من قبل مطور المشروع.
- بيان الأثر البيئي **(EIS)**: يقع بيان الأثر البيئي في قلب العملية كاملة ويقوم المطور بإعداده وربما يتعاقد مع مقاول من الباطن للقيام بهذه المهمة ويشمل بيان الأثر البيئي ما يلي:
 - (أ) وصف المشروع: وصف الخصائص المادية لكامل المشروع ومتطلبات استعمال الأرض خلال مراحل البناء والتشغيل، ووصف الخصائص الرئيسية لعمليات الإنتاج.
 - (ب) حتماً كان ذلك ملائماً، ملخص للبدائل الرئيسية التي درست من قبل المطور وبيان الأسباب الرئيسية لاختياره / اختيارها مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية.
 - (ج) وصف نواحي البيئة المحتمل تأثرها إلى حد كبير بسبب المشروع (تشمل الإنسان، الحياة الحيوانية والنباتية التربة والمياه والهواء، والمناخ ومظاهر سطح الأرض، والموجودات المادية، والتراث الثقافي بالإضافة إلى التفاعل بين كل العوامل).
 - (د) وصف التأثيرات المحتملة للمشروع على البيئة الناتجة عن وجود المشروع (استعمال الموارد الطبيعية، وانبعاث الملوثات والتخلص من النفايات ووصف أساليب التنبؤ المستعملة في تقييم التأثيرات).
 - (هـ) وصف جهود تخفيف الأضرار المحتملة.
 - (و) ملخص غير فني.
 - (ز) بيان الأشياء غير المعروفة أو الصعوبات (إن وجدت).

- الاستشارات: على الدول الأعضاء التشاور مع السلطات البيئية ذات الصلة والجمهور. ومعلومات حول الموافقة على التطوير، وقرار طلب تقييم الأثر البيئي، وتوفير تقارير تقييم الأثر البيئي للجمهور.
- اتخاذ القرارات: في هذه المرحلة على السلطات المختصة تقييم طلب الموافقة على التطوير، مع الأخذ في الاعتبار بيان الأثر البيئي EIS. وكذلك نتائج تعليق الجمهور.

2-3-4 توجيهات التقييم البيئي الاستراتيجي :

تضع توجيهات التقييم البيئي الاستراتيجي الإجراءات لعمل التقييم البيئي للخطط والبرامج تتم في وقت مبكر جداً في عملية اتخاذ القرارات من تقييم الأثر البيئي وتسمح بتعريف وإمكانية منع التأثيرات البيئية السلبية خلال عملية اتخاذ القرار الرسمية وبخلاف تقييم الأثر البيئي تهدف أيضاً لدراسة الخيارات البديلة المقترحة.

وبناء على المادة 1 من توجيه التقييم البيئي الاستراتيجي، فإن هدفها تقديم مستوى عالي من حماية البيئة بطلب تقييم النتائج البيئية لخطط وبرامج معينة التي يحتمل أن يكون لها تأثيرات هامة على البيئة. التي ستقيم :

- أثناء عملية اتخاذ القرارات.
- قبل تبني الخطط أو البرامج.
- بهدف تحسين الخطة من وجهة نظر التنمية المستدامة.

هناك أربعة أهداف أساسية للتقييم البيئي الاستراتيجي. الأول على التقييم البيئي الاستراتيجي تزويد متخذي القرارات بالمعلومات المطلوبة في الوقت المحدد.

14 المشروعات الخاضعة لتقييم الأثر البيئي تشمل: مصافي النفط الخام، محطات توليد الطاقة الحرارية والذرية، منشآت إعادة معالجة الوقود النووي المشع، الأعمال المتكاملة لصهر الحديد وال فولاذ، المنشآت الكيماوية المتكاملة، بناء السكك الحديدية، والمطارات، والطرق السريعة، الطرق المائية الداخلية، منشآت التخلص من النفايات، المصانع الصناعية السود، استخراج المياه الجوفية منشآت تحلية المياه، أنابيب الغاز والنفط.... الخ.

ويجب أن يسمح التقييم البيئي الاستراتيجي بالدراسة المتكاملة لكل القضايا ذات الصلة باتخاذ القرارات وتحسين جودة القرارات. أخيراً، يجب أن تجعل عملية التقييم البيئي الاستراتيجي عمليات التنمية الشاملة أسهل وأكثر استدامة. كان على الدول الأعضاء تنفيذ توجيهات 2001 بحلول تموز 2004، باستثناء الخطط والبرامج التي بدأ الإعداد الرسمي لها قبل هذا التاريخ وسيتم تبنيها في تموز 2006.

تشكل مراحل التقييم البيئي الاستراتيجي جزءاً متمم لعملية التخطيط. وعليه، فمن الأفضل تنسيق الخطوات المختلفة لعملية التقييم البيئي الاستراتيجي مع عمليات التخطيط المعطاة.

والمطلوبات الإجرائية الرئيسية للتقييم البيئي الاستراتيجي هي :

● الفرز التمهيدي **Screening** :

حيث التوجيه لا يعطي تعريفاً واحداً للخطط والبرامج، فإن على الدولة المعنية أولاً تحديد أنواع الخطط والبرامج التي ستخضع للتقييم البيئي الاستراتيجي. لذلك ذكرت قائمة بالخطط والبرامج صراحة في المادة 3 (2) من التوجيه كما أن خطط وبرامج أخرى يمكن أن تخضع للتقييم البيئي الاستراتيجي، وعليه فإن تنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي يمكن أن يحدد على أساس كل حالة على حده أو بمساعدة المعايير الواردة في المادة 3 (5) والملحق II من التوجيه. هذا ما يسمى الفرز التمهيدي **Screening**. لاحظ أن الخطط والبرامج كما وردت في التوجيه ليس من الضروري أن تسمى "خطط" أو "برامج".

● تحديد المجال **Scooping** :

حيث يتم التوصل إلى قرار بأن التقييم البيئي الاستراتيجي مطلوب، إما نتيجة لمتطلبات تقييم بيئي استراتيجي إلزامية أو بعد الفرز التمهيدي، فإن محتويات التعزيز البيئي تحتاج إلى تحديد مجالها. الغرض من هذا البند هو ضمان تحديد القضايا البيئية ذات الصلة لذلك يمكن أن تعالج بشكل ملائم في التقرير البيئي. وهذا يشمل تعريف الحدود المادية والإقليمية، والتأثيرات التي ستعالج والإجراءات البديلة المطلوب تقييمها.

● التقرير البيئي : التقرير البيئي في قلب عملية التقييم البيئي الاستراتيجي. يبين الآثار الهامة المحتملة على بيئة تنفيذ الخطة أو البرنامج، وبدائل مقبولة مع الأخذ بعين الاعتبار الهدف والمجال الجغرافي للخطة أو البرنامج المحددة والموصوفة والمقيمة. وتشمل ما يلي:

- أ) ملخص للمحتويات، الهدف الرئيسي للخطة أو البرنامج والعلاقة مع الخطط أو البرامج ذات الصلة.
- ب) النواحي ذات الصلة بالحالة الحالية للبيئة واحتمال تطورها دون تنفيذ الخطة أو البرنامج.
- ج) الخصائص البيئية للمناطق المحتمل تأثرها بشكل كبير؛
- د) أية مشاكل بيئية قائمة تتعلق بالخطة أو البرنامج بما في ذلك، بشكل خاص، تلك المتعلقة بأي مناطق ذات أهمية بيئية خاصة، مثل المناطق المعنية وفقاً للتوجيهات EEC/79/409 و EEC/92/43.
- هـ) أهداف حماية البيئة: توضع على المستوى الدولي، أو المجتمعي أو الدولة العضو ذات الصلة بالخطة أو البرنامج والطريقة التي تؤخذ فيها هذه الأهداف وأي اعتبارات بيئية بعين الاعتبار أثناء إعدادها.
- و) وطويلة الأمد الدائمة والمؤقتة، والإيجابية والسلبية، على البيئة بما في ذلك على قضايا كالتنوع الحيوي، والسكاني وصحة الإنسان والحياة الحيوانية والنباتية والتربة والمياه والهواء وعوامل المناخ والموجودات المادية، والتراث الثقافي بما في ذلك التراث المعماري والأثري ومظاهر سطح الأرض والعلاقات المتبادلة، ان وجدت، بين العوامل المذكورة أعلاه.
- ز) الإجراءات المنتظرة أن تمنع وتقلص وموازنة أي تأثيرات سلبية هامة على بيئة تنفيذ الخطة أو البرنامج.
- ح) تلخيص الأسباب لاختيار البدائل التي تم التعامل معها. ووصف التقييم الذي يتم القيام به، بما في ذلك أية صعوبات (مثل الخلل الفني أو انعدام البراعة والخبرة) التي تمت مواجهتها في إعداد المعلومات المطلوبة.
- ط) وصف الإجراءات المتعلقة بالمراقبة.
- ي) ملخص غير فني¹⁵.

- الاستشارات : حيث يهدف التوجيه لمستوى عالي من الشفافية، فإنه يصف الاستشارات مع السلطات المعنية (بما في ذلك الدول الأخرى إذا نشأت قضايا عبر الحدود).¹⁶ والجمهور. وهذا يشمل حق إعلامه عن الخطة والبرنامج، وحق إبداء الملاحظات (التعليق) وحق الحصول على معلومات حول تبني الخطة ومدى أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار (انظر أيضا التوجيه الخاص بمشاركة الجمهور فيما يتعلق بتقييم الأثر البيئي أدناه).
- اتخاذ القرارات: يحتاج قرار تبني الخطة أو البرنامج أن يأخذ في الاعتبار الآراء التي تم التعبير عنها في المشاورات.
- معلومات حول القرار: بيان تقييم بيئة استراتيجي نهائي يلخص كيفية إدخال الاعتبارات البيئية في الخطة، يجب أن يتم إعلانه للسلطات المعنية (بما في الدول الأخرى في حالة نشوء قضايا عبر الحدود) والجمهور.
- المراقبة: يتطلب التوجيه مراقبة التأثيرات البيئية الهامة لتنفيذ الخطة لتحديد الآثار العكسية غير المنظورة في مرحلة مبكرة.

4-4 التوجيه الخاص بمشاركة الجمهور فيما يتعلق بتقييم الأثر البيئي: (EC/2003/35)

هذا التوجيه جزء من تنفيذ معاهدة ارهوس Aarhus، وعلى وجه الخصوص الركن الثاني حول مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات. وينطبق على خطط معينة وبرامج وكذلك مواقف تعالج من قبل توجيهات تقييم الأثر البيئي EIA (ومنع ومراقبة التلوث المتكامل IPPC). انه يعدل التوجيهين من حيث انه يقدم وصفات تفصيلية حول كيفية التشاور مع الجمهور. رغم أن التوجيه لا ينطبق على مشاوره الجمهور بموجب توجيه التقييم البيئي الاستراتيجي ومع ذلك فإنه يوفر إرشادا مفيدا يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار لتوجيه التقييم البيئي الاستراتيجي أيضا. وتكون للدول الأعضاء سنتين لتنفيذه لغاية 25 حزيران 2005.

16 إذا كانت الدولة طرفاً بمعاهدة ESPOO فيجب أن تؤخذ في الاعتبار.



5- الوضع الراهن المتعلق بقطاع السياسة:

النص التالي يعطي نظرة عامة حول الوضع الراهن في الدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي فيما يتعلق بالقطاع الأفقي، ونظراً لتوفر البيانات سيوضع معظم الوزن على الوضع المتعلق بتوجيهات تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي.

5-1 الوصول إلى المعلومات وإعداد التقارير:

صادقت معظم البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي على معاهدة ارهوس Aarhus ولكن تقضي الموارد على المستويات الإقليمية والمحلية جعلت من الصعب متابعة متطلبات المعاهدة. وفي هذا السياق، اتخذت كثير من البلدان الشريكة خطوات لتعزيز وصول الجمهور للمعلومات البيئية وتطوير المشاركة في اتخاذ القرارات حول المسائل البيئية¹⁷.

5-2 تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي.

5-2-1 بلدان حوض المتوسط

القضايا البيئية فيما يتعلق بتقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي لشراكة الجوار الأوروبي:

برنامج المساعدة الفنية لحماية بيئة المتوسط METAP، تأسس عام 1990، وقد صمم لتحديد برامج التنمية البيئية في المنطقة وهو يمول على الأرجح من قبل البنك الدولي أو مؤسسات مالية أو سياسية أخرى. ويركز على تعزيز تقييم الأثر البيئي من خلال تقوية القدرات المؤسسية والفنية. وفي هذا السياق، تم إدخال تقييم الأثر البيئي في هذه المنطقة جزئياً لجذب المستثمرين في التنمية المستدامة.

لدى بعض بلدان الجوار جنوب المتوسط أنظمة تقييم الأثر البيئي القائمة بشكل جيد، رغم أن نوعية وكمية تقييم الأثر البيئي تختلف من بلد إلى آخر. وهناك بعض البلدان لا توجد فيها قوانين تقييم الأثر البيئي. وحيث أن التقييم البيئي الاستراتيجي أداة تقييم جديدة نسبياً، فإن معظم البلدان في هذه المنطقة لا توجد لديها أحكام نظامية في إطارهم البيئي. بعض البلدان تطور حالياً إجراءات و/أو إطار تقييم بيئي استراتيجي.

17 مفوضية الاتحاد الأوروبي : وثيقة عمل موظفي المفوضية المصاحبة لتعميم المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي حول تقوية سياسة الجوار الأوروبي تقرير سير العمل القطاعي.
(COM(2006) 726 final). SEC(2006) 1512/2 (http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/sec06_1512-2_en.pdf)

قضايا بيئية متعلقة بتقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي

تسيطر على الوضع الخاص بتقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي في دول الجوار في شرق أوروبا وروسيا قضايا تتعلق بنظام التقييم السابق (دراسة حالة البيئة) SER و (تقييم آثار البيئة) OVOS التي نشأت في الاتحاد السوفيتي. دراسة حالة البيئة SER 18 إجراء يسير على نمط إجراء تقييم الأثر البيئي الأوروبي EUE1A، رغم أنه يختلف بعدد من القضايا 19 الاختلاف الرئيسي هو أن الفرز التمهيدي Screening في دراسة حالة البيئة ينطبق بشكل أساسي على كل مشاريع التطوير المقترحة، بغض النظر عن حجمها أو تأثيرها المتوقع (جميع استعمالات الأراضي وخطط القطاعات والبرامج والسياسات الفيدرالية الإقليمية). لذلك فإن الفرز التمهيدي لا يحدث بالمفهوم الحقيقي، وتحديد المجال Scoping أيضاً لم يكن مطلوباً في كثير من البلدان 20. والفرق الآخر في عملية SER/OVOS هو سيطرة الحكومة على الدراسة واتخاذ القرارات. وعلاوة على ذلك، فإن هذه العملية تنقصها الشفافية وشروط المشاركة الجماهيرية من النوع المطلوب في الاتحاد الأوروبي. لقد بدأ الإصلاح في أواخر الثمانينات في ممارسة التقييم البيئي EA بهدف تجسير الفجوة بين دراسة حالة البيئة SER وتقييم الأثر البيئي E1A بتشجيع المشاركة الجماهيرية والتركيز أكثر على العلوم من خلال التقييمات البيئية الإلزامية.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، استمر العمل بالإجراءات إلى حد ما.

وبالإضافة إلى هذه العوامل، أثرت القضايا التالية على تطبيق أحكام التقييم البيئي القائم:

- يوجد إطار عمل قانوني متقدم ولكن تنقصه توجيهات محددة في التنفيذ؛
- إرشادات الفرز التمهيدي واسعة جداً تسبب عبأ كبيراً على السلطات المختصة أو مطور المشروع؛
- التشاور مع الجمهور يكون غالباً محدوداً.

شهد نظام الدراسة البيئية للمشاريع في روسيا إصلاحاً كبيراً عام 2007.

18 في عملية SER/OVOS، لجنة خبراء تراجع وتقييم المشاريع أو الخطط. OVOS المعدة من قبل المطور، تسلم لهذه اللجنة وتصف التأثير البيئي للمقترح والمشروع قد يعتمد أو يرفض.

19 تم تسليط الضوء على هذه الاختلافات ونوقشت بالتفصيل في (2002) Klees R and Capcelea أنظمة تقييم الأثر البيئي في أوروبا و آسيا الوسطى: البنك الدولي واشنطن.

20 تحديد المجال، يحدث داخلياً وهي التأثيرات المطلوب دراستها تقرر داخلياً من قبل المطور (أوكرانيا، روسيا البيضاء، مولدافيا).

6- استنتاجات سياسة الجوار الأوروبية وروسيا

تمويل الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية

منذ بداية إطار التمويل المالي الجديد 2007/2013 يوفر الاتحاد الأوروبي دعماً مالية لسياسة الجوار الأوروبية من خلال وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية²¹ المكرسة لهذا الغرض. وتستهدف نواحي مختلفة من التعاون بما في ذلك التنمية المستدامة والبيئة، وتدعم بشكل مشترك أولويات إصلاح متفق عليها في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية. كما تستهدف وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية التنمية المستدامة والتقارب مع سياسات وقوانين الاتحاد الأوروبي وتأتي بتحسين سريع في القدرة على دعم التعاون عبر الحدود وعلى طول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي- وبذلك تعطي جوهر لهدف تجنب خلق خطوط التقسيم الجديدة وتطوير تنمية إقليمية منسجمة عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. وتحل وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية محل خطة عمل التطوير الأوروبي المتوسطي (الجيران جنوب المتوسط) وبرنامج المساعدات الفنية للدول المستقلة (للجيران في أوروبا الشرقية والاتحاد الروسي).

وبتوجيه من الأولويات المتفق عليها في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي تنص وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية على المساعدة بموجب برامج وطنية وإقليمية عبر الحدود وبين الأقاليم. وهناك أيضاً عدداً معين من البرامج الفكرية للإدارة البيئية والمستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك الطاقة. إن ميزانية وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية ثابتة حول 12 بليون يورو للفترة 2007 – 2013 وتعني بالواقع زيادة بنسبة 32% مقارنة مع إطار العمل المالي السابق.

وكوسيلة لتقديم المساعدة الفنية بموجب سياسة الجوار الأوروبي فأن وثيقة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات²² وترتيبات التوأمة طويلة الأمد تم توفيرها لبلدان شراكة سياسة الجوار الأوروبي:

- تقدم وثيقة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات مساندة فنية وتدريب في مجالات تتعلق بتنفيذ خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي. بما في ذلك ما يتعلق بالتقارب وتطبيق وتنفيذ القانون. وتعتمد المساعدة المساهمة في تقديم الخبرة الملائمة على الطلب وطلبات القنوات لحل المشاكل على المدى القصير²³.
- تهدف التوأمة لمساعدة البلدان المستفيدة في تطوير إدارات حديثة وذات كفاءة، كما يمكن أن تسهل التقارب التدريجي من قانون الاتحاد الأوروبي حيثما كان ذلك ملائماً.

الفقرات التالية تقترح خطوات محتملة تجاه التقارب حول التشريع الأفقي البيئي وقضايا الدراسة أثناء العملية. وإلى جانب متطلبات المشاركة كما وردت في التوجيهات، يجب ضمان مشاركة أصحاب المصلحة في كل مراحل التنفيذ. ويوصى بمشاركة كل الفاعلين وأصحاب المصلحة المساهمين في وضع السياسة، وكذلك المتأثرين بالتغييرات، وعمليات المشاورة أن تشمل كل الوزارات الحكومية المركزية والحكومات الإقليمية والمحلية والمنظمات غير الحكومية وعمامة الجمهور.

1. خلق الشروط الضرورية للتخطيط الاستراتيجي

- رغم أن توجيهات الاتحاد الأوروبي الأفقية لا تتطلب استثمارات رأسمالية، فإن الإصلاح الإداري والمؤسسي وبناء القدرة سيكون ضرورياً في كثير من البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبي من أجل تطوير موارد بشرية وتوفير موارد مالية كافية لإعادة التنظيم والتدريب، على المستويات الإدارية الوسطى والدنيا. وتواجه الكثير من البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبي في شرق أوروبا قدرات إدارية وموارد مالية محلية غير ملائمة. وعليه، من المفهم ضمان عدد كافي من الموظفين. إن من الحيوي وضع تقسيم واضح من حيث أي المستوى الحكومي المسؤول لتجنب ازدواجية الأداء والاستعمال غير الضروري للأموال. وفي هذه الناحية فإن المشاركة الروتينية المنتظمة بالمعلومات بين الوزارات والمستويات المختلفة للحكومية مفيدة للغاية. تختلف قواعد البيانات غالباً بين الهيئات والوزارات المختلفة في الكثير من البلدان الشريكة في شرق أوروبا مما يعيق المشاركة في المعلومات.
- حيث أنه في التوجيهات الأفقية يلعب التنسيق الأفقي والعمودي وتبادل المعلومات دوراً حيوياً، فإن الإصلاحات المؤسسية يجب أن تهدف لتحقيق تنسيق أفضل بين السلطات المختلفة. تتميز كثير من البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي بهياكل إدارية مقسمة إلى أجزاء. والاهتمام الرئيسي لتنسيق الصيغ الوطنية مع أحكام الاتحاد الأوروبي سيكون التعاون داخل الإدارة. ولهذه الغاية، سيكون من الضروري توضيح الدور في عملية التقييم الذي سيعطي للمستويات الحكومية المختلفة (الوطني والإقليمي والمحلي) وكذلك للدوائر المختلفة (مثل الزراعة والصناعة.... الخ).
- مشاركة الجمهور: وهو مطلب رئيسي لتوجيهات الأفقية. وعليه، فإن الشروط المسبقة للمشاركة الجماهيرية قد تحتاج إلى تطوير أو توسيع بتحسين الوعي البيئي والمعلومات البيئية. وكذلك إقامة عمليات معلومات وتشاور مع الجمهور. حيث أن كثير من البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبي في أوروبا الشرقية تواجه النقص التقليدي في مشاركة الجمهور، قد تكون هناك صدامات محتملة مع مبادئ معاهدة ارهوس Aarhus والمبادئ الأساسية في توجيهات تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي، وكلاهما يتطلب مشاركة الجمهور.

2- تطوير استراتيجية للتقارب

إن التخطيط الاستراتيجي ضروري لتحديد أهداف التقارب وتحديد الأولويات والعوائق واختيار الخيارات. والإجراءات المتخذة يجب أن تشمل الخطوات التالية:

وضع أولويات وأهداف التقارب:

يجب القيام بالتقييم الواقعي لمدى قدرة البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبي مواكبة توجيهات الاتحاد الأوروبي. وفي أي المجالات يمكن أن يحقق التقارب أكبر فائدة. ويجب أن يؤدي هذا إلى ترتيب أولويات المهام التي قد تستند إلى المعايير التالية:

- القضايا الملحة: فمثلاً، توجيهات تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي يجب أن تنفذ في مرحلة مبكرة من خطة التنفيذ، كما أن من الأهمية بمكان منع التأثيرات البيئية السلبية في سياق إعادة بناء الاقتصاد والتنمية.
- الاعتبارات التشريعية: يمكن تبني تشريع إجرائي بمضامين لتنفيذ توجيهات أخرى مثل توجيه إعداد التقارير وتوجيه توفير المشاركة الجماهيرية في تقييم الأثر البيئي في مرحلة مبكرة. كما أن إقامة الهياكل الخاصة عادة ستساعد في تنفيذ متطلبات التشريعات الأخرى لإعداد التقارير ومشاركة الجمهور.
- فعالية – الكلفة: يمكن أن يعطي التشريع الذي يعطي أكبر فائدة بالنسبة لكلفة التنفيذ أولوية أعلى من التشريع ذات نسب كلفة / فائدة أدنى. حيث أن التوجيهات الأفقية لا تتطلب استثمارات بنية تحتية كبيرة فإن التنفيذ غير مكلف كثيراً مقارنة بتشريع النفايات أو المياه.

- الاعتبارات الاقتصادية: يجب أخذ صلة التشريع بالاقتصاد (الوطني) بعين الاعتبار. يجب بحث التشريعات التي تؤثر على القطاعات الصناعية أو التجارية التي تقدم مساهمات هامة للاقتصاد قبل تلك التي تتعلق بالصناعات الصغيرة أو قليلة الأهمية. حيث أن التوجيهات الأفقية لا تميز بين القطاعات المختلفة، ويمكن استخدامها جميعاً في مرحلة مبكرة.

تحليل الفجوة القانونية: يجب تحديد الشكل القانوني للتقارب الذي يلائم الإطار القانوني القائم. فمثلاً، سواء كانت هناك حاجة لتطوير إجراءات تقييم جديدة، أو إذا كان يكفي تعديل الإجراءات القائمة وكيفية القيام بذلك على الوجه القانوني الأفضل.

تحليل الفجوة المؤسسي وتنفيذ تحليل الفجوة: بالإضافة إلى تحليل الفجوة القانونية، قد يكون من المفيد مقارنة الهيكل المؤسسي القائم وتنفيذ التشريع القائم لتلك المطلوبة بموجب التقارب لتحديد التغييرات والتحسينات الضرورية.

ربط العمليات وخلق توافقات: إذا تم تصور تقارب مع التوجيهات المختلفة للاتحاد الأوروبي، قد يكون من المفيد ربط العمليات المختلفة، حيث أن المتطلبات المؤسسية والإدارية للتوجيهات المختلفة متشابهة. بالنسبة للتشريع الأفقي، فإن لهذا صلة خاصة حيث أن توجيه إعداد التقارير وتوجيه توفير المشاركة الجماهيرية في تقييم الأثر البيئي مثلًا تم عددًا من التوجيهات البيئية كما قد تثبت فائدتها للتنفيذ المشترك لتوجيهات تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي حيث أنهما متشابهان في كثير من النواحي.

3- وضع استراتيجية مالية

يجب تقدير تكاليف تنفيذ التقارب في أية مرحلة مبكرة وإعداد استراتيجية مالية. وفائدة التوجيهات الأفقية هي أنها إدارية في طبيعتها، ولا تحتاج أي استثمار رأسمالي. ولكن، لا يجب أن نسيء تقدير تكاليف التنفيذ والالتزام بالأحكام لأن بناء القدرة المؤسسية بما في ذلك الموظفين الإضافيين وتكاليف التدريب بالإضافة إلى أنظمة التخزين الإلكتروني للبيانات ستكون أساسية للتنفيذ. والنقاط التالية تعطي انطباع مختصر لأنواع التكاليف الرئيسية المتعلقة بالتوجيهات الأفقية:

- تعتبر تكاليف تنفيذ توجيهات إعداد التقارير متدنية نسبياً، حيث أن التكاليف الرئيسية لإعداد التقارير ستغطي بتنفيذ التوجيهات المغطاة من قبل توجيهات إعداد التقارير.
- توجيهات الوصول إلى المعلومات: تسمح للسلطات صراحة تقاضي رسوم على خدمات المعلومات بمبالغ معقولة. ولكن، من المحتمل جداً أن هذه الرسوم لن تغطي كل التكاليف المتعلقة بالحصول على المعلومات. وفيما يلي قائمة بأنواع التكاليف التي يتم تحملها عادة بتنفيذ التوجيه:

مربع 7: أنواع التكاليف التي يتم تحملها بتنفيذ توجيه الوصول للمعلومات :

تكاليف التجهيز الأولية:

- تحسينات الإجراءات لجمع وتخزين واستعادة البيانات.
- توفير أو تحسين قاعدة بيانات بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر والكمبيوتر الشخصي.
- تحسين المرافق المكتبية أو شراء مرافق مكتبة جديدة.
- تدريب مسؤولي المعلومات على أساليب الاتصال وتوزيع المعلومات.
- تكنولوجيا المعلومات لتشغيل قاعدة المعلومات ذات الصلة وشبكات المعلومات ومواقع الشبكة.

تكاليف جارية:

- توفير خدمة المعلومات (الموظفين والمستهلكات الخ).
- تقديم التقارير للجمهور والمفوضية.
- صيانة وتحديث تكنولوجيا المعلومات حسب الضرورة.

المصدر: دليل تنفيذ التشريع البيئي للاتحاد الأوروبي.

- في حالة توجيهات تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي، من المتوقع أن تكون التكاليف كبيرة خصوصاً في البلدان التي تعيد تنظيم هيكلها الإدارية من نظام مركزي إلى نظام لا مركزي، ويتوقع أن يكون اختيار الموظفين وتدريبهم مكلفاً في هذه البلدان، بالإضافة إلى التكاليف الناشئة من إعلام المطورين بالإجراءات الجديدة والتقييم الفعلي للمعلومات المقدمة من قبل المطورين كما في البلدان التي توجد فيها إدارة بيئية قائمة فعلاً.

وإلى جانب التكاليف الناشئة عن بناء القدرة المؤسسية، يتوقع أن تكون كلفة تطوير تكنولوجيا المعلومات لأغراض مثل دعم الوصول للمعلومات البيئية، وقاعدة بيانات تتبع سير عمل المشروع، وتحسين الاتصالات وتناول المعلومات، وتناول واستخدام وتحسين الاتصالات عالية جداً.

ويتوقع أن تتحقق التكاليف التالية لتجهيز نظام تقييم الأثر البيئي أو إجراءات التقييم البيئي الاستراتيجي:

مربع 8: أنواع التكاليف التي يتم تحملها في التنفيذ :

- الموظفين والتدريب (الأولي والدائم)
- تكاليف إدارية (الأولي والدائم)،
- الاتصالات وأنظمة الكمبيوتر والكمبيوتر الشخصي،
- تطوير موقع الشبكة وقاعدة البيانات الإلكترونية المتصلة به (تكاليف جارية: لتدريب وتشغيل كليهما)،
- إعداد ونشر دليل،
- مشورة خبراء مستقلين،
- وضع تكاليف سلطة تقييم الأثر البيئي،

المصدر: دليل تنفيذ التشريع البيئي للاتحاد الأوروبي.

4- وضع خطة تنفيذ:

بناء على التخطيط الاستراتيجي والمالي يتم وضع خطة تنفيذ تفصل الخطوات الضرورية لتنفيذ التقارب وفقاً للأولويات والأهداف المحددة في مراحل التخطيط المبكرة. يجب أن تسمح خطط التنفيذ بوقت كاف لإعطاء كل القوى الفاعلة وأصحاب المصلحة وقت كافي للتكيف مع التغييرات وعمل الاستثمارات الضرورية.

بالنسبة للوقت اللازم للتنفيذ، فقد تعطي نظره إلى الدول الأعضاء مؤشراً. ولكن الوضع في البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبي مختلف تماماً عنه في الدول الأعضاء وبالتالي فإن فائدة الرجوع إلى الدول الأعضاء محدودة. والنظر إلى الدول الأعضاء الجديدة قد يكون مفيداً أكثر. وقد احتوت معاهدة الانضمام مع جمهورية التشيك، وأستونيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، ومالطا، وبولندا، وسلوفينيا، وسلوفاكيا 24 التوجيهات التي تم الاتفاق على فترة انتقالية لها، ولم تتضمن المعاهدة أي من توجيهات التشريع الأفقي. ويمكن الاستنتاج أن الوقت المعطى للدول الأعضاء الجديدة للتنفيذ يمكن أن يستعمل كدليل ومرشد.

أهم عناصر خطط التنفيذ هي:

- تطوير أو تعديل الأنظمة: حالياً، يمكن ملاحظة المتناقضات بين القوانين الوطنية المختلفة في البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبي في أوروبا الشرقية في عدد من الحالات. حيث قدمت عملية سن القوانين خلال السنوات العشر الماضية الكثير من التشريعات الجديدة ولكن ليس بالضرورة أطر عمل واضحة ودقيقة. وبنفس الطريقة، في البلدان الشريكة بسياسة الجوار الأوروبي في حوض المتوسط، بعض القوانين الوطنية تتناقض أحياناً مع بعضها بعضاً، مما يجعل من التقارب صعب جداً. وعلاوة على ذلك، الفجوة بين المتطلبات القانونية على الورق والتنفيذ الفعلي كبير جداً. ويمكن أن تعيق أطر العمل التشريعي القائمة غير الواضحة تغيير وتحديث التشريعات.
- تعديل وتقوية الهياكل الإدارية (انظر النقطة 1).
- توفير التدريب وموظفين إضافيين (انظر النقطة 1).
- تجهيز الأنظمة الفنية الضرورية، مثل قواعد البيانات لتخزين وتبادل المعلومات.



7- معلومات إضافية:

1- مواقع إلكترونية.

الأمم المتحدة "تقييم الأثر البيئي: برنامج مساق"
http://eia.unu.edu/course/?page_id=93

المفوضية الأوروبية "التقييم البيئي"
<http://ec.europa.eu/environment/eia/home.htm>

2- دليل إضافي حول تقارب وتنفيذ السياسة البيئية (الأفقية) للاتحاد الأوروبي:

التقارب مع التشريع البيئي للاتحاد الأوروبي، القوقاز وآسيا الوسطى : دليل.
Schmidt, Michael, Joao, Elsa, Albrecht, Eike (Ed. 2005)
تنفيذ التقييمات البيئية الاستراتيجية، تسلسل حماية البيئة في الاتحاد الأوروبي، المجلد 2، سنجر – فرلاج : برلين.
المرشد إلى تقارب التشريع البيئية للاتحاد الأوروبي.
سابين هوفنا غل "قابلية تطبيق خارطة طريق التقارب N1S لمنطقة حول المتوسط".
http://ec.europa.eu/environment/enlarg/pdf/031222_finalreport.pdf
تنفيذ التوجيه 2001/42 حول تقييم تأثيرات خطط وبرامج معينة على البيئة DG Environment .
دليل حول تنفيذ التشريع البيئي للاتحاد الأوروبي.



ISBN 978-92-79-08293-1



9 789279 082931